كليـة الحقـوق

الدراسات العليا والبحوث

بحث بعنوان

العدالة الوضعية والعدالة الإلهية

ومدى تأثير كل منهما على المجتمع

إعداد الباحث

نصر الدين حسنى سعد القارح

مقدمة عامة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين وخاتم النبيين سيدنا محمد واله وصحبه أجمعين .. وبعد

بادىء ذى بدء نود القول بأن العدل هو صفة من صفات الله تعالى ليس من السهل على البشر أن يعرفه بمصطلحات بشرية فهى فكرة مثالية ومن الصعوبة تحديد معايير لها وهل صحيح أن العدل للمؤمنين فقط أم لباقى البشر وهل العلماء الذين عرفوا العدالة عرفوها من زاوية الإنسان فقط دون الالتفات إلى الواقع أم أنهم عرفوها على المستوين الإنساني والالهى معا وهل الفكر الغربى العلمانى جاء بمفهوم أشمل يلائم الظروف الحديثة عن مفهوم العدل القديم (الإسلامى) وهل قدم الفكر الإسلامى مفهوما للعدالة عكس المفهوم العلمانى .. فكل تلك الأسئلة سنجد إجاباتها بإذن الله تعالى من خلال بحثنا هذا

فالبحث فى موضوع (العدالة الوضعية والعدالة الإلهية) ليس جديدا فى مجال القانون و الفلسفة و الثقافة بعامة والثقافة الدينية خاصة ، ففى ضوء ازدهار المعارف والعلوم الإنسانية فى العصر الحديث نال موضوع العدالة حظا وفيرا من عناية الباحثين والكتاب والفلاسفة فمنهم من عرض هذه القضية من جانب وجهة النظر الإسلامية مبينا علاقة الأخلاق والعدالة فى الإسلام بالكتاب والسنة مستقرئا الآيات والأحاديث التى تحث على الفضائل الأخلاقية ومنها العدالة فى الأنشطة الإنسانية كلها وما أكثرها ولعل العدالة والأخلاق فى الفلسفة الغربية قد حظيت بأغلب الأبحاث منذ إدخال الفلسفة إلى جامعتنا بمباحثها المختلفة

ولا نزعم أننا سنأتى بجديد فى مجال هذه الدراسات ولكننا ندلف إليه من الباب الذى دلف منه السابقون ، ونقصد بذلك البحث إلى المقارنة بين العدالة الإلهية والعدالة الوضعية وتأثير وقبول كل منهما لدى وعلى المجتمع وما يقابلها من استقراء بمواقف دينية فاحصة وناقدة

فالدافع الذى حركنا إلى هذا البحث هو أننا نعيش كأمة عربية وإسلامية فى فترة اختلطت فيها معانى العدالة الإلهية بمعانى العدالة الوضعية فبالتالى يجب علينا إيضاح مفردات ومعانى كل منهما للوقوف على مدى تأثيرهما على المجتمع وبالتالى سنعرض لتعريفات العدالة الإلهية فى الأديان السماوية وهل هى مجرد معانى مثالية لا يمكن تطبيقها على ارض الواقع وان فهم مفردات العدالة فى القران والسنة فيه صعوبة مع انه بالغ السمو والرقى

ثم نعرض للعدالة الوضعية على مر العصور المختلفة وأراء كل من أفلاطون وأرسطو وباقى الفلاسفة الذين اهتموا بهذا الموضوع وعرض وترجيح آراءهما وعرض لوجهة النظر الخاصة بالباحث والتوصيات التى يراها بشان هذا الموضوع

ثم نتنقل إلى عرض مفاهيم العدالة الوضعية والاستشهاد بتجارب البلدان التى هجرت العدالة الإلهية للعدالة الوضعية ومدى تأثير كل منهما على المجتمعات وعرض لرأى الباحث فى هذا الشأن وترجيحه مع الاستعانة بآراء أهم الأساتذة والمؤلفات التى قيلت فى هذا الصدد

موضوع البحث

(العدالة الوضعية والعدالة الإلهية ومدى تأثير كل منهما على المجتمع)

أهداف البحث :-

العدل موضوع عام وقد قتل بحثا فى العديد من المناسبات والنواحى المختلفة ولكنى أهدف كباحث من خلال هذا البحث إلى إظهار المعانى الحقيقية لمعنى العدالة الإلهية التى أرساها الله سبحانه وتعالى لعباده جميعا على لسان رسله منذ بداية بدء الخليقة إلى وقتنا هذا ومدى أهمية العدالة الإلهية لتنظيم الكون وأحكام العلاقة بين أفراد المجتمع بطريقة منظمة وعادلة تعم بالخير والأمان على المجتمع ككل

كما نهدف من خلال هذا البحث إلى تسليط الضوء على مدى تأثير العدالة الإلهية على المجتمع وهل الاتجاه نحو العلمانية فى العصور الوسطى والحديثة قد أدى إلى تغير المسار من العدالة الإلهية إلى العدالة الوضعية التى هى من صنع الإنسان

وهل تقبل الأفراد العدالة الوضعية عن العدالة الإلهية وبالتالى فنقوم من خلال بحثنا هذا من استعراض لمفاهيم العدالة على مر العصور بدءا من بداية المجتمعات البشرية مرورا بالعدالة فى اليهودية والعدالة فى المسيحية والعدالة فى الإسلام كما نركز على الفرق بين العدالة الإلهية والعدالة الوضعية ومدى تأثير وقبول كل منهما على المجتمع بشكل اكبر

خطة الدراسة :-

نتناول هذا البحث من خلال فصل تمهيدى وثلاثة أبواب نقسم نتناول فى الفصل التمهيدى معنى العدالة فى اللغة والفلسفة ونقسم هذا الفصل إلى مبحثين نتناول فى المبحث الأول تعريف العدالة فى اللغة وعند الفلاسفة وعرض رأى كل منهم بالنسبة للعدالة ثم نتناول فى المبحث الثانى المقصود بالعدالة الوضعية ونبذة عن العدالة الإلهية نتناول بالتفصيل فى الأبواب اللاحقة

ثم نتناول فى الباب الأول العدالة الإلهية فى العصور القديمة ونقسم هذا الباب إلى فصلين نتناول فى الفصل الأول العدالة الإلهية فى الحضارات القديمة كالحضارة الفرعونية والحضارة الإغريقية والحضارة الرومانية أما الفصل الثانى فنخصصه للعدالة الإلهية فى الأديان السماوية كاليهودية والمسيحية والإسلام ثم نخصص الباب الثانى لتناول العدالة الوضعية ونقسم البحث فيه إلى فصلين نتناول فى الفصل الأول العدالة الوضعية عند الفراعنة ونخصص الفصل الثانى للحديث عن العدالة الوضعية فى المجتمعات الحديثة ثم نختم برأي الباحث فى التفرقة بين العدالة الوضعية والإلهية

ثم نلى ذلك بخاتمة للبحث بأكمله ورأى الباحث فى الموضوع ثم ذكر قائمة المراجع والفهرس والمحتوى

الفصل التمهيدى

العدالة فى اللغة والفلسفة

لطالما أملت الناس كثيرا فى شتى مجالات الحياة ولكن يبقى العدل أحد أهم الآمال التى يراها الناس هدفا لهم فى أمورهم الحياتية والمستقبلية الاقتصادية منها والاجتماعية و السياسية فيرى الناس جميعا أن العدل هو أسمى هدف فى الحياة الإنسانية لهذا فالمقولات المتعلقة بالعدالة ونقيضها الظلم تحتل مركز الصدارة فى المناقشات السياسية المتعلقة بالقانون وهل العدالة والمساواة لفظين مترادفين أم أن كل منهما يختلف عن الآخر [1]

المبحث الأول

تعريف العدالة ومضمونها

منذ بدء الفلسفة حاول الكثير من الفقهاء والفلاسفة أن يضعوا تعريفا جامعا مانعا للعدل فتعددت التعريفات نتيجة لاختلاف نظرتهم لأهمية العدل فى المجتمع من جهة ولاختلاف أماكنهم وأزمانهم من جهة أخرى ونتيجة لهذا أيضا تعددت تقسيمات العدل ولكن ظل تقسيم أرسطو عن العدل التبادلى والتوزيعى أهم التقسيمات التى عرفها الفكر الإنسانى وأكثرها وضوحا وشيوعا حتى وقتنا الحالى وأيضا يوجد عدة أنواع للعدل منها العدل الإجتماعى والقانونى والسياسى (2)ونقسم الدراسة فى هذا المبحث إلى مطلبين تناول فى المطلب الأول تعريف العدالة ونتناول فى المطلب الثانى الأنواع العديدة للعدالة وذلك على التفصيل الآتى بيانه :-

المطلب الأول

([1]) د/ نصار عبد الله – فلسفة العدل الاجتماعى – نماذج على مر العصور – كتاب الهلال – العدد رقم 434 فبراير عام 1987 –ص11

([2]) د/ سليمان مرقص – محاضرات فى فلسفة القانون – جامعة عين شمس 1994 – ص19

تعريف العدالة

أطلقت كلمة عدل عند علماء اللغة العربية على معانى عديدة وذلك بحسب الوضع الذى يقع فيه التخاطب ولكن أغلب العلماء يرجعون كلمة عدل إلى الاستواء فيقال الشيء يساوى الشيء فهو عدله وأيضا المشرك يعدل بربه كأنه يسوى الله تعالى بغيره وعند الرجوع إلى المعجم نرى أن المقصود بالعدل هو الإنصاف والاستقامة والتسوية والنزاهة ونقيضه الجور[3]

المطلب الثانى

تعريف الفلاسفة للعدالة

إذا أردنا إدراك معانى العدالة فهنا يجب علينا الرجوع إلى أصل هذه الكلمة ومعرفة أصلها لغة واصطلاحات فالعدالة فى اللغة تعنى الاستقامة والاستواء أما العدالة فى الاصطلاح فالمقصود بهاصيغة مشتركة للتعايش بين الناس و قد دأب الفلاسفة منذ زمن بعيد على محاولة وضع تعريف جامع مانع لفكرة العدل والمصطلحات الأخرى التى تتشابه معها ولكن كانت هذه التعريفات تخضع للظروف التى كان الفيلسوف يعيشها وما كان يؤمن به من أفكار .

المبحث الثانى

العدالة الوضعية والإلهية

ذهب الفلاسفة إلى تقسيم العدالة إلى أنواع وتصنيفات عديدة منها العدالة الإلهية والعدالة الوضعية أو البشرية كما وجدت عدة أنواع أخرى للعدالة منها العدالة التبادلية والعدالة التوزيعية والعدالة الاجتماعية والسياسية .

الباب الأول

([3]) ابن منظور (جمال الدين أبو الفضل) لسان العرب ؛ دار المعارف ؛ دون تاريخ ؛ الجزء الرابع ؛ مادة عدل

العدالة الإلهية فى العصور القديمة

تظل فكرة العدالة من المسائل ذات الأهمية البالغة فى مجال الفلسفة وذلك منذ أن بدأ الإنسان يتأمل فيها ويحس بالإحتياج إليها فى حياته على هذه الأرض وبالتالى فقد مر مضمون ومعنى العدالة فى مختلف العصور والحضارات بمفاهيم مختلفة تجعل من الصعب تبنى معيار محدد لتوضيح ماهيتها وبالتالى سوف نقصر دراستنا فى هذا الباب على تناول العدالة فى المجتمعات القديمة ومضمونها وشكلها فى كل عصر فنتاول فى الفصل الأول من هذا الباب الذى نقسمه على فصلين العدالة فى العصور والأديان المختلفة فنتناول فى الفصل الأول العدالة فى الحضارات القديمة ونتناول فى الفصل الثانى العدالة فى الأديان السماوية وذلك على التفصيل التالى :-

الفصل الأول

العدالة الإلهية فى الحضارات القديمة

منذ أن ولد الإتسان ولدت معه حقوق لكن الوعى بهذه الحقوق والإعتراف بها ومن ثم التمتع بها إتخذ مسيرة طويلة فى التاريخ البشرى وقد حققت هذه المسيرة الطويلة مكاسب كبيرة لصالح حقوق الإنسان ويعود الفضل فى ذلك إلى نضال الأفراد والشعوب عبر التاريخ ضد الظلم والطغيان.

المبحث الأول

العدالة الإلهية و تأثيرها على المجتمع الفرعونى

كانت فلسفة الحكم فى الحضارة الفرعونية تقوم على ألوهية الحاكم إذ كان فرعون مصر يعد نفسه ويعتقد فيه الناس الألوهية فهو وحده مصدر التشريع والعدالة ويمثل كل السلطات الإدارية والتشريعية والقضائية والتى بموجبها سارت أمور التنظيم السياسى فى المجتمع الفرعونى آنذاك كما أن مصر القديمة كانت تتمتع بمظاهر التحضر الإجتماعى فى كل جوانب الحياة ففى مجال الأحوال الشخصية كانت العائلة تحكم بمجموعة من الأعراف والتقاليد منها إقتصار الزوج على زوجة واحدة وأما تعدد الزوجات فكان مقتصرا على العائلة المالكة وطبقة الأشراف والنبلاء ناهيك عن التقدم

فـى مجـال الثقافـه والتطـوير المعمـارى والطـب وكـل جنبـات الحيـاة والبـديهى أن تلـك الحضارة من المؤكمد أنها نابعة من عدالة عامة كانت تطبق فى شتى المجالات .

المبحث الثانى

العدالة الإلهية فى المجتمع الإغريقى

إذا أردنـا أن نفهـم معنـى العدالـة الإغريقيـة وجـب علينـا الرجـوع إلـى أصـل هـذا المصـطلح فـى كـل عصـورهم فظهـر إهتمـام الإغريـق بالعدالـة والقـانون فـى وقـت مبكـر يعود إلى عصر الأساطير قبل ظهور الكتابات الفلسفية ؛ فسجل الشعراء والأدباء هذا الاهتمام فى كتابتهم المختلفة . [4]

ففى القرن السابع قبل الميلاد ظهرت المدرسة الأيونية أو المالطية فى إقليم يونيا غربى أسيا الصغرى ويقوم فكرها على النظر فى الظواهر المختلفة "المادية والمعنوية "لتحديد مصدرها ثم الوصول إلى غايتها النهائية .فذهب طاليس إلى أن الماء هو مصدر جميع الأشياء المادية وهو أيضا منتهاها فالأشياء التى نراها تأتى من الماء ثم تمكث فترة تطول أو تقصر على صورة معينة ثم تمر بعدها بحالة من التحول تنتهى بها إلى الماء مرة أخرى .

المبحث الثالث

العدالة عند الرومان

كانت روما المثل الأعلى للنظام كما كانت اليونان المقل الأعلى فى الحرية فإذا كانـت اليونـان قـد أورثتنـا الفلسـفة والحريـة فقد أورثتنـا رومـا أسـس النظـام الإجتمـاعى والتقاليد الإدارية ولا ننسى فضل البحضارة المصرية الفرعونية القديمة عليهم جميعا وقد جاء تميز الفلاسفة الرومان فى كتابات العدالة والنظم الإدارية نظرا لتشجيع الأباطرة ومناصرتهم لهم وبالتالى العدالة الرومانية التى إرتبطت بالقانون الرومانى هى مجموعة من القواعد القانونية التى وضعت فى روما بدءا من قانون الألواح الأثنى عشر ونهايتا

([4]) د/ محمد على الصافورى – فكر ونظم الإغريق ص19

بمجموعات القوانين التى وضعت فى عصر المسيحية فى روما والتى شكلت الأساس لاغلب القوانين المدنية فى معظم دول العالم ومنها القانون المصرى الحديث .

الفصل الثانى

العدالة الإلهية فى الأديان السماوية

ليس ثمة شك بأن العقل البشرى بقدراته الهائلة عند توجيهها نحو وجهتها الصحيحة والسليمة قد وفق كثيرا فى كيفية التعامل مع المظاهر المعاشة التى يرتبط معها الفرد فى تعامله اليومى والمتواصل منذ بدء الخليقة وتنظيم مسالك ذلك التعامل وتبويبه بين طرفى السلب والإيجاب وبين الرفض والقبول سواء كان ذلك الرفض أو القبول نفسيا أو عمليا ظاهرا أو غير ظاهرا إلا أنه كان مقطوع به ومسلم بحقيقته ؛ نعم أن للعقل البشرى هبة عظيمة لا تقدر من الخالق جل علاه به يتمكن الإنسان من أن يدير الحياة برمتها ويقود متبعه نحو الأمان و لا غرور فى ذلك إذ أن هذه الهبة الإلهية العظيمة بإستجلائها لمواضع خطوات صاحبها الباحثة عن الأمان وتوجيهه نحو مسالك النجاة قد وفق فى أداء ما عليه من أعظم دور وأكبر واجب ملقى على عاتقه ومتاط به فالله سبحانه وتعالى حينما أمرنا بالعدل أمرنا لما وهبنا به من عقل سيدرك ويعى ما يمليه الله علينا من أوامر ونواهى .

المبحث الأول

العدالة الإلهية فى اليهودية

اليهودية بإعتبارها أقدم الديانات السماوية تتسم بالعدالة فى شتى مظاهرها فقد أرسى الله قواعد العدالة فى الدين اليهودى بشكل هم لم يلتزموا به فتعاليم الدين اليهودى تتسم بالسماحة والعدالة والتحضر بإعتبار أن مصدرها هو الله سبحانه وتعالى ونحن نقصد هنا الدين اليهودى وليس الدولة اليهودية ولا اليهود أنفسهم وبالتالى سنقسم دراستنا فى هذا المبحث عن التحدث عن كل ما يخص الديانة اليهودية من حيث نشأتها وأنظمة الحكم لديهم ومصادر الشريعة اليهودية والعدالة اليهودية .

المبحث الثانى

العدالة الإلهية فى المسيحية

عدالة الله تعالى أو العدالة الإلهية ظهرت وتبلورت منذ بدءه للخليقة وتم إرساء قواعدها ووضوح معالمها أكثر فى الأديان الثلاثة فمما لا شك فى أن المسيحية وهى دين سماوى قد وضع الله تعالى مبادئها وأستظهر قيمة العدالة الإلهية فيها بشكل جميل وواضح وقد ساهمت الكنيسة فى المجتمعات من خلال عقيدتها الإجتماعية التى قادتها لتعزيز العدالة وتوفير الرعاية للمرضى والفقراء والعمل دون عنف أو تحامل.

ونتناول فى هذا المبحث نشأة المسيحية وتطورها منذ بدئها وحتى دخولها أوروبا وذلك فى المطلب الأول ثم نتناول فى المطلب الثانى العدالة المسيحية ومداها

المبحث الثالث

العدالة الإلهية فى الإسلام وتأثيرها على المجتمع

مما لا شك فيه أن العدالة الإسلامية قد جبت كل أنواع العدالة الواردة فى الأديان السابقة عليها فالإسلام هو دين الكمال وهو الدين الذى أمرنا الله تعالى جميعا أن ندين به ونلتزم بتعاليمه فقال تعالى (إن الدين عند الله الإسلام) [5]ونعرض فى هذا المبحث كل ما يخص العدالة فى الدين الإسلامى فنخصص المطلب الأول للحديث عن نشأة الإسلام والصعوبات التى واجهته ونخصص المطلب الثانى للحديث عن العدالة الإسلامية وأثرها على إزدياد المسلمين

([5]) سورة آل عمران أية 19

الباب الثانى

العدالة الوضعية فى العصور المختلفة

نقصد بمصطلح العدالة الوضعية العدالة التى هى من صنع البشر فى العصور الحديثة أى العدالة المرتبطة بالقوانين الصادرة عن المجالس النيابية والهيئات التى خولها الدستور مكنة إصدار القوانين وهل هذه العدالة تضاهى العدالة الإلهية أم أنها أقل تأثيرا أم أنها أكثر تأثيرا بإعتبار أنها مقترنة بوجود جزاءات مادية توقع فى الحال على من يخالفها ؛وبالتالى فالسؤال الذى يطرح ويفرض نفسه هل القوانين الوضعية يمكن أن تحقق العدالة بين البشر أم أنها مجرد تشريعات شكلية لازمة لاكتساب الجماعة وصف الدولة .

هنا نود القول أن العدالة هى الفضيلة الأولى للمؤسسات الإجتماعية كما هى الحقيقة للأنظمة الفكرية ومهما كانت النظرية أنيقة ومقتصدة لابد من رفضها إذا كانت غير صادقة كذلك الأمر بالنسبة إلى القوانين والمؤسسات مهما كانت جيدة التشكيل لابد من إصلاحها أو إبطالها إذا كانت غير عادلة ؛ فكل شخص يمتلك حرمة غير قابلة للإنتهاك بالاستناد إلى العدالة بحيث لا يمكم تجاهلها أو تجاوزها حتى لمصلحة رفاهية المجتمع ؛ والذى يفهم من ذلك أنه مهما كانت السلطة منظمة وتعمل وفق أهداف وخطط معينة ولكنها فى المقابل غير عادلة فلن يرضى عنها الناس ولا يمكن أن تنجح فى تحقيق خططها المستقبلية لأن العدالة هى أساس كل نجاح ولنا فى الغرب خير مثال فهم إلتزموا بتحقيق العدالة فيما بينهم بين كافة فئاتهم المجتمعية لذلك فقد نجحوا كل النجاح فى تحقيق أهدافهم وخططهم فى حين أن الدول التى لم تلتزم بالعدالة بين فئاتها أو إلتزمت بها شكليا قد فشلت كل الفشل فى أى تقدم أو رقى لأن التقدم والرقى أساسهم العدالة بين كافة الفئات والمستويات .

وأحاول من خلال هذا الباب أن أقوم بشىء من المقارنة بين ما سبق تناوله من مفهوم العدالة الإلهية التى أنزل بها الله سبحانه وتعالى فى أديانه وبين العدالة الوضعية التى صنعها الحكام وإرتضوها لشعوبهم والتى قبلها الشعب بمفهوم العدالة الإجتماعية .

وسوف نقسم الدراسة فى هذا الباب إلى فصلين نتناول فى الفصل الأول العدالة الوضعية قديما وكيف كان فكر الناس قديما عن العدالة ونخصص الفصل الثانى للحديث عن العدالة الوضعية فى العصور الحديثة وأثر ظهور المجالس النيابية على تحقيقها وذلك على النحو التالى:-

الفصل الأول

العدالة الوضعية فى المجتمعات القديمة

مما لا شك أن العدالة الوضعية فى المجتمعات القديمة قد بلغت أوج تطبيقها فى غالبية المجتمعات ولما لا فوجود هذه التشريعات باقية إلى الآن إن دل على شىء فإنه يدلل على محاسنها وذكر التاريخ لها ولكن يجب ألا يؤخذ حديثنا أن كل هذه المجتمعات قد طبقت العدالة بمعناها الكامل فلا وجد أو سيوجد مجتمع كان أو سيكون قادرا على تطبيق العدالة بشكل كامل ولكن قدر المستطاع كان هناك من يحاول ونجح وكان هناك من فشل بإعتبار أن من يقوم بتطبيق العدالة الوضعية هم بشر وهم ليسوا منزهين عن الظلم والمحاباة

المبحث الأول

العدالة الوضعية فى المجتمع الغربى والشرقى

من المعروف أن إكتشاف الكتابة كان حدثا مهما فى حياة الإنسان حيث إنتقلت البشرية إلى عهدا جديدا منها تدوين القواعد القانونية وتدوين القواعد القانونية لم يكن محصورا فى شعب دون الآخر وإن كانت هذه الظاهرة قد إقترنت بدرجة النمو الحضارى لكل شعب من الشعوب ؛ فإذا كانت بعض الشعوب دونت قوانينها فى صورة تشريعات أى مدونات كما هو الحال فى روما (قانون الألواح الإثنى عشر) وفى بلاد الإغريق (قانون دراكون وقانون صولون) وفى بابل (قانون حمورابى) ؛فإن شعوبا آخرى ذهبت إلى تدوين قوانينها فى سجلات من وضع الأفراد المهتمين بالقانون وتعتبر هذه المدونات خير صورة معبرة عن تطور الوضع الإقتصادى والإجتماعى والثقافى للمجتمع فى مرحلة معينة .

المبحث الثانى

العدالة فى المجتمعات أو الأنظمة الأخرى

لم يقتصر مفهوم العدالة على المدونات الإغريقية والرومانية والفرعونية فقط فقط إلتزمت العديد من القوانين فى الدولة المختلفة بفكرة العدالة ونضرب أمثلة على بعض هذه القواني من خلال هذا المبحث الذى نقسمه إلى فروع ثلاثة :-

الفرع الأول

العدالة فى النظام الرأسمالي

الرأسمالية فكرة تقوم على مبدأ فَصْل الدين عن الحياة لأنها تريد أن يكون سير الحياة نفعياً بحتاً لا شأن للدين به، وهذه الفِكْرة هي عقيدتها وقيادتها الفِكْرية وقاعدتها الأَسَاسيَّة، وبناءً عليها كان الإنسان هو الذي يضع نظامه في الحياة في إطار من الحرّيَّة الكاملة لتحقيق أكبر قدر من المنفعة له بإعتبار أن هذه المنفعة الخاصة للفرد لا تتعارض مع منفعة الجماعة لأن مصالح الفرد ومصالح الجماعة متوافقة ومنسجمة.

الفرع الثانى

العدالة فى الفكر الإشتراكى

عندما إتضح عيوب النِّظَام الرأسمالي وتجلَّت مفاسده ظهرت فلسفات سياسية متفقة في نظرتها للحرية الإقتصادية ومتباينة في نظرتها إلى طريقة إدارة الحياة الاقتصادية، سواء من جهة ملكية وسائل الإنتاج أم من جهة توزيع الثروة وقد أطلقت على هذه الأفكار اسم الاشْتِراكِيَّة.

فكان ظهور الاشْتِراكِيَّة نتيجة للظلم الذي عاناه المجتمع من النِّظَام الاقتصادي الرأسمالي وللأخطاء والعيوب الكثيرة التي فيه[6].

الفرع الثالث

([6]) لعبت الثورة الفرنسية دوراً في تاريخ الفِكْر الاشتراكي لأنها مهدت الطريق لظهور هذه الأفكار على ضوء مبادئ حقوق الإنسان، فحرضت الرَأْي العام فكرياً أمام المظالم التي كانت قائمة حينذاك.

العدالة فى الفكر الماركسى

مـن المعـروف لكثيـر مـن البـاحثين المعاصـرين أن المشـاريع الإشـتراكية التـي طرحها ونفذ بعضها حشد من الإشتراكيين في فرنسا وإنجلترا وغيرها من بلدان أوروبا ، كانت المحاولات الجادة الأولى لحل المشكلة الإجتماعية إلا أنه سرعان ما طغت عليها الطروحـات الخياليـة بـدلاً مـن التصـميم الـواقعي والحلـول الوسـطية وبـدلاً مـن التغييـر الجذري، ولم تستو هذه المعالجات الاشْتِراكِيَّة على سوقها وتتبلور وتأخذ نسقها العلمي – إلا على يد ماركس[7] ورفيقه إنجلز اللذين طرحا في مؤلفاتهما وبخاصة المنشور الشيوعي الأول وكتاب رأس المال التصميم النهائي للمسألة الإجتماعية، مُدّعين أنّ نتائج دراستهما هي جهدٌ عقلي خالص وقد أسموه: الاشتراكية العلمية تمييزاً لها عن سائر الاشتراكيات، كما أنها اكتشاف علمي من حقائق الحركة التاريخية وحتمياتها الجدلية تلك التي تقضي تبديل دوري في وسائل الإنتاج، يوجد ظروفاً إنتاجية معينة تكون بمثابة قاعدة تحتية شاملة تتأثر بها وتنفعل سائر الفاعليات الحضارية، وحتمت تناقضـات الحركـة التاريخيـة زوال الظـروف الإنتاجيـة للرأسـمالية، وسـائر مؤسسـاتها الحضارية، وقيام حكم الطبقة العاملة حيث تلغي حقوق المِلْكِيَّة أساساً، فهي في نظرهم أساس كل الشرور ومما يجب القضاء عليه وإحلال الملكية العامة من خلال قيام الدولة أو الطبقة الحاكمة نيابة عن المجتمع، بإدارة واستثمار وتوزيع الأموال العامة بأكبر قدر من التساوي بين الجميع وبهذا يتم القضاء بنظرهم على الطبقية والملكية والتمايز الفردي والاجتماعي، وتحقيق المساواة الحسابية بين البشر وتحويل العمل إلى غاية للحياة وتحقيق الجماعة الكاملة في الحياة الاجْتِمَاعِيَّة (في المِلْكِيَّة والنساء

([7]) كارل، ماركس: (1818-1883م) فيلسوف الشيوعية البائدة، من أصل يهودي، ألماني، درس القانون في جامعة بينا، ألمانيا، ثم انصرف إلى الاقتصاد والفلسفة الاجْتِمَاعِيَّة، اضطهد في ألمانيا بسبب نشاطه الثَّوْري، فانتقل إلى باريس حيث التقى بأنجلز وتعاونا على إصدار الوثيقة الشيوعية الأولى ، ثمّ هاجر إلى إنكلترا حيث أقام بها حتى وفاته. من مصنفاته : رأس المال ، سنة (1867م). انظر: الجهني، الموسوعة الميسرة، ص(929/2).
وأنظر: النبهان، د. محمد فاروق: الاتجاه الجماعي في التشريع الاقتصادي الإسلامي، ص(71).

والمأكل والملبس ...) ويكون توزيع الثروة بحسب مبدأ الحاجة (لكل حسب حاجته) وليس بحسب كمية الجهد المبذول[8].

وبهذا فالماركسي يرى « أن المذاهب الاشتراكية التي جاءت قبله تعتمد في انتصار أفكارها على ما فطر عليه الإنسان من حبه للعدل وانتصاره للمظلوم، فكانت تضع طرقاً جديدة تعتقد بالإمكان تطبيقها على المجتمع وتتقدم بها إلى الحكام والمتمولين والطبقة المتنورة تحثهم على تنفيذها، ولكن كارل ماركس لم يبن مذهبه على ذلك، ولم يسلك الطرق التي سلكوها، فقد بنى مذهبه على أساس مبدأ فلسفي يعرف بالمادية التاريخية... ورأى أن قيام النِّظَام الجديد في المجتمع سيتم بمجرد عمل القوانين الاقتصادية وبمقتضى قانون التطور في المجتمع من غير تدخل إدارة مشرع أو مصلح »[9].

([8]) أنظر: - شقير، د. لبيب: تاريخ الفِكْر الاقتصادي ، ص(150،145،141).
سول، جورج: المذاهب الاقتصادية الكبرى، ص(215،100).
المحجوب، د. رفعت: النظم الاقتصادية، ص(148،127،118).
بدوي، ثروت: النظم السِّيَاسِيَّة، ص(479، 481).
الميداني: كواشف وزيوف في المذاهب الفِكْرية المعاصرة، ص(600).
النبهان، د. محمد فاروق: الاتجاه الجماعي في التشريع الاقتصادي الإسلامي، ص(83-100).
([9]) النَّبَهَانِيّ، تقيّ الدِّين : النِّظَام الاقتصادي في الإسلام، ص(45).

الفرع الرابع

العدالة فى القانون الإنجليزى

المحاكم الملكية الإنجليزية قد استأثرت بولاية القضاء وصارت تطبيق القانون العادى ومنها نشأت السوابق القضائية أو الشريعة الإنجليزية المتمثلة فى القانون العمومى وهو القانون الذى يطبق على جميع الناس من المحاكم العمومية وكانت مصادر القانون العادى من :-

1-العادات والتقاليد السائدة فى المجتمع قبل الفتح النورماندى الذى بدأ عام 1066 .

2-القرارات والقوانين التى كانت تصدر عن الملوك لتنظيم بعض المسائل القانونية .

3-السوابق القضائية (الأحكام التى أقرتها المحاكم) غير أن قواعد القانون العادى لم يعد يساير مستجدات الحياة حيث جمدت قواعده ؛ الأمر الذى دفع إلى إعتماد قانون آخر هو قانون العدالة.

4-المبادىء الفقهية الرومانية التى تأثر بها القضاء الإنجلبيزى من المجتمع الرومانى .

وحيث أن الملك كان يستعين بمجلس ليستشيره فى أمور الدولة وفى القرارات الواجب إتخاذها ؛ فقد إعتمد على المستشار المختار بين رجال الدين أولا ثم أصبح من بين رجال القانون لإبداء الرأى فى القضايا المحالة عليه لإصدار الرأى الذى يحقق العدالة فكانت لقراراته الطابع الإدارى لا القضائى وبما يحقق العدل والإنصاف أي بما يمليه العقل والضمير .

الفصل الثانى

العدالة الوضعية فى المجتمع الحديث

أن العدالة الوضعية ذات مفهوم نسبى متغير ؛ تتغير بإختلاف الأنظمة الحاكمة وطبيعة الشعوب المحكومة ؛ فما كان غير عادل قديما من الممكن أن يصبح عادلا الآن وما كان عادلا قديما من الممكن أن يصبح غير عادلا الآن فنرى أن العدالة ليست لها أسس ولا مفاهيم ثابتة ولكنها متغيرة وفقا لكل حقبة زمنية

وسوف نتناول الحديث فى هذا الفصل عن العدالة الوضعية الحديثة نسبيا ومدى الإختلاف بين الأنظمة وأثر ذلك على العدالة مرورا بظهور المجالس النيابية وتأثير ذلك على مفاهيم العدالة.

وبالتالى نقسم البحث فى هذا الفصل على ثلاث مباحث ؛ نتناول فى المبحث الأول أثر تباين أنظمة الحكم على مفهوم العدالة ؛ ثم نتناول فى المبحث الثانى ظهور المجالس النيابية وأثرها على إرساء مبادىء العدالة ؛ ثم نختتم الفصل بوجهة النظر التى أراها للتفرقة بين العدالة الوضعية والعدالة الإلهية وذلك على التفصيل التالى .

المبحث الأول

أثر تباين أنظمة الحكم على مفهوم العدالة

هل لإختلاف أنظمة الحكم من أثر على مفهوم العدالة ؟؟ وهل تختلف العدالة تبعا لوجودها فى النظام الملكى عن النظام الجمهورى عن أي نظام آخر ؟؟

أرى أن الإجابة بالطبع أنها تختلف من نظام حكم لآخر ...فها هو النظام الملكى الذى ينظر الشعب للحاكم بأنه مالك للدولة ويجب عليه أن يطيعيه ويؤتمر بأوامره وهو مقتنع تمام الإقتناع بأن ذلك عادل تماما من وجهة نظره ؛ وها هو النظام الجمهورى الذى يرى الشعب أن إنتخاب الحاكم بطريقة ديموقراطية نوعا من العدالة التامة التى حين لن نرتضيها سنقوم بإنتخاب حاكم جديد ؛ ولكن ليس ذلك ثمة قاعدة مطلقة ولكن كما هو معتاد فالأمر يختلف من حاكم لآخر بغض النظر نظام الحكم ذاته .

فمصر ذاتها شهدت العديد من الثورات على النظام الملكى والنظام الجمهورى على حد السواء؛ فبدءأ بأول ثورة قام بها المصريين وهى ثورة دينية ؛ فحينها ثار الشعب ضد عبادة الإله (حورس) إله الشمال وبدأوا فى عبادة الإله (ست) إله الجنوب ؛ حتى أن الملك (سخم أب) غير وجهته وإنتسب للإله (ست) إرضاءا

للشعب ونزولا على رغبته ؛ الأمر الى أدى إلى حدوث تغييرات واسعة وإزدادت مساحة الحريات الدينية وتقدمت البلاد فى مختلف نواحيها ([10])

المبحث الثانى

ظهور المجالس النيابية فى مصر وأثرها على إرساء مبادىء العدالة

ونحاول فى هذا المبحث التعرف على دور المجالس النيابية فى مصر وأثرها على إرساء مبادىء العدالة ؛ فنتناول بداية هذه المجالس النيابية وتطورها ودورها ومدى تأثيرها على العدالة الوضعية فى كل مرحلة ؛ وذلك من خلال تقسيم هذا المبحث إلى ثلاث مطالب ؛ نتناول فى المطلب الأول المجالس النيابية وأثرها على العدالة الوضعية فى عهد محمد على وخلفائه ؛ ونتناول فى المطلب الثانى المجالس النيابية فى عهد خلفاء محمد على ؛ ثم نتناول فى المطلب الثالث المجالس النيابية فى العصر الجمهورى وذلك على التفصيل التالى :-

المطلب الأول

المجالس النيابية وأثرها على العدالة الوضعية فى عهد محمد على

لا شك أن محمد علي قد سما بأعماله إلى مصاف عظماء الرجال، وتتمثل لك عظمته من كونه نشأ نشأة متواضعة وتدرج من جندي بسيط إلى أن إرتقى عرش مصر، فأسس ملكاً عريضاً ووقف أمام دول كبارا وأنشأ دولة عظيمة وحكومة ثابتة ، وبعثَ حضارةً كبيرة وأنبت ثقافة كان لها الفضل الكبير في نشر لواء العلم والعرفان في وادي النيل.

فالرجل الذي ينشئ كل ذلك، وكان أميّاً لم يتلق تعليماً عالياً ولا أوليّاً، لابد أن يعد بحق من عظماء الرجال، ولولا عظمته لما تخطى نشأته الأولى، وإذا تخطاها فلا يلبث أن يقف عند حد يتناسب مع مرتبته أو مرتبة أقرانه، ولكن اضطلاعه بالمهمات

[10] موسوعة مصر القديمة – سليم حسن – ص211

الكبرى التي أخذها على عاتقه، وتأسيسه ذلك الملك الضخم رغم ما اعترضه من العقبات، وبقاء أثره خالداً طوال هذه السنين وإلى ما شاء الله يدل على مبلغ عبقريته.

نعم إن العناية الإلهية لاحظته في مختلف أدوار حياته، وكان لها فضل كبير فيما وصل إليه من عز وسؤدد، ولكنَ منْ من العظماء لم تكن للعناية والأقدار دخل أيما دخل فيما نالوه من نجاح وتوفيق؟ ومَن مِن العظماء المجهولين لم يَقبر عظمتهَم إدبارُ الحظ وغَلَبَةُ الأقدار؟ فمع اعتقادنا بما للحظ والعناية الإلهية من الأثر في حياة محمد علي، لا نشك في أن المواهب التي توافرت لديه كان لها القسط الأكبر في نجاحه وتوفيقه.

المطلب الثانى

المجالس النيابية فى عهد خلفاء محمد على

بعد أن ذكرنا آنفا دور المجالس النيابية فى عصر محمد على ؛ كان علينا التطرق للحياة النيابية أو البرلمانية فى عهد الخديوى إسماعيل بإعتبار أن مجلس شورى النواب هو أول مجلس نيابى حقيقى فى التاريخ المصرى الحديث .

فإرتبطت الحركة الوطنية في مصر، منذ زمن طويل، في نضالها ضد السيطرة الأجنبية والحكم المطلق، بالمطالبة بدستور يعكس مساعى الشعب المصرى للإستقلال وحكم يعبر عن تطلعه للحرية والكرامة والمساواة ؛ وكان ذلك واضحا منذ بداية صعود هذه الحركة الوطنية في ستينيات القرن التاسع عشر؛ لم يكد الخديوى إسماعيل يسعد بإدخاله مجلسا نيابيا منتخبا هو مجلس شورى النواب في 1866 كما هو الحال في الأمم المتقدمة حسب رؤيته التحديثية، حتي سعى النواب المنتخبون إلى لائحة لهذا المجلس تضمن حقهم في مساءلة الحكومة، وهو مطلب إنضم إليه ضباط الجيش المصريون في أول إرهاصات الحركة العرابية في سنة 1879 التى رفعت قضية مسئولية النظارة –الوزارة– أمام مجلس شورى النواب لتكون في صدارة مطالبها في اللائحة الوطنية في أبريل 1879، ثم توجت هذه الحركة نضالها ضد كل من

الحكم المطلق والسيطرة الأجنبية بوضعها دستورا في سنة 1882يؤكد على مبدأ مسئولية النظارة أو الوزارة أمام السلطة النيابية الممثلة للشعب[11]

المطلب الثالث

المجالس النيابية فى العصر الجمهورى

بدأت الحقبة الجمهورية في مصر بعد قيام ثورة 23 يوليو 1952 والتى إنهت نظام الحكم الملكى وإعلان نظام الحكم الجمهورى كنظاما سياسا لمصر ؛ وعلى الرغم من أن الدساتير التى تعاقبت علي مصر بعد سنة 1952 أولت إهتماما كبيرا بمبادىء المساواة بين المواطنين، وإعترفت بحق النساء في الإنتخاب والترشح وأقرت الحقوق الإقتصادية والإجتماعية إلا أنها اتسمت سواء فى دستور جمهورية مصر في سنة 1956 أو الدستور المسمي بالدائم لجمهورية مصر العربية في سنة 1971 بتركيز السلطات في يد رئيس الدولة بإقامة نظام رئاسي يخلو من فصل السلطات الذى يتسم به النظام الرئاسي في الدول التي تعتبر نموذجها الأصيل مثل الولايات المتحدة الأمريكية.

المبحث الثالث

وجهة نظر الباحث فى التفرقة بين العدالة الوضعية والإلهية

قبل أن نتناول وجهة نظرنا الخاصة بالتفرقة بين العدالة الوضعية والعدالة الإلهية ؛ كان لزاما علينا التعرض بشىء من الإيجاز لمفهوم العدالة الوضعية ثم مفهوم العدالة الإلهية ؛ وبالتالى نقسم هذا المبحث إلى ثلاث مطالب ؛ نتناول فى المطلب الأول العدالة الوضعية أو الإجتماعية ثم نتناول فى المطلب الثانى العدالة الإلهية أو السماوية ثم نختتم بالمطلب الثالث الذى يتضمن رأينا الخاص فى التفرقة بين العدالة الوضعية والعدالة الإلهية ؛ وذلك على التفصيل التالى :-

المطلب الأول

---

[11] راجع اللائحة الأساسية للمجلس العالى 1825

العدالة الوضعية أو العدالة الإجتماعية

تعتبر العدالة الوضعية من أهم النظم التي يجب تحقيقها في المجتمع، إذ يتم بها تحقيق المساواة بين جميع الأفراد في توفير فرص العمل والتعليم، أو توزيع الثروات، أو في الحقوق السياسية، والرعاية الصحية وغيرها من الحقوق ([12]) دون النظر الى الاختلاف بالجنس أو العرق أو الدين أو الحالة الاجتماعية، بالتالي توفير حياة كريمة لجميع الأفراد دون تفريق أو تحيز. ([13])

وقد يعبر عن العدالة الوضعية أيضا بما يسمى العدالة التنظيمية وهي إهتمامُ الموظفُ بوضعِ مقارنةٍ بينه وبين زملائه في العمل، وأيضاً تعرفُ بأنّها نوعٌ من أنواع الإدراك الفردي، أو الجماعي لقوانين العمل من خلال التعرّف على القواعد المهنيّة والشعور بتطبيقها بشكلٍ عادلٍ على جميع الموظفين.

كما تعرّف بأنها حرصُ الإدارة العامّة على تعزيزِ الشعور بالعدالةِ بين الموظفين، عن طريق تطبيق المساواة في التعاملِ معهم ممّا يساهمُ في التأثير على سلوكهم الوظيفيّ. ([14])

ونرى تعريفها بأن العدالة الوضعية هى (الأسس والضوابط التى تضمن تنظيم سلوك الأفراد والإدارات المختلفة داخل المجتمع ويكون مصدر ذلك التنظيم هو التشريعى الوضعى ذاته)

** وتعد العدالة واحدة من أكثر الموضوعات قدسية وشيوعاً في السلوك الاجتماعي ويمكن ان تتخذ وجوهاً متضاربة جداً حتى ضمن المجتمع الواحد، فأينما كان هناك اناس يريدون شيئاً ومتى ما كانت هناك موارد يراد توزيعها، فإن العامل الجوهري المحرك لعملية اتخاذ القرار سيكون احد وجوه العدالة.

---

[12] WILL KENTON (2019-3-29), "Social Justice" ،investopedia, Retrieved 2019-4-2. Edit

[13]social justice ", businessdictionary, Retrieved 2019-4-2. Edited.

14 د ثروت بدوي، أحوال الفكر السياسي والنظريات والمذاهب السياسية الكبرى، القاهرة دار النهضة العربية، 1970، ص184.

وللعدالة سيادة على غيرها من المفاهيم المقاربة كالحرية والمساواة ذلك انها لا تقف عند حد معين، فقد يطالب الناس بمزيد من الحرية وفجأة يضطرون الى التوقف عند حد معين حتى لا تنقلب الحرية الى نقيضها، الا انهم لا يستطيعون التوقف عن محاولة ان يكونوا عادلين ولا يستطيع اي مجتمع ان يصل الى درجة الاشباع في تحقيق العدل لأنه لا يوجد حد نهائي للعدالة، فالعدالة بهذا المعنى هي الخير العام، فهي بذلك تهدف الى تحقيق المساواة بين الافراد عبر التوزيع العادل للموارد والخدمات الاساسية.

وهذا بدوره يهدف الى تحقيق رفاهية المجتمع لان مفهوم الرفاهية يشير الى حصول الأفراد على خدمات، وتأمينات اجتماعية بما يحقق ارتفاع مستوى المعيشة أو ضمان حد أدنى لها، وينطلق هذا المفهوم من حق كل إنسان في الحياة الكريمة، ومن نظرة اجتماعية وإنسانية قوامها وجود رابطة قوية بين رفاهية الأفراد ورفاهية المجتمع، وتشمل في دولة الرفاهية الخدمات والتأمينات على التعليم، والصحة، ومستوى من الدخل، وتوفير العمل، والتأمين ضد العجز والشيخوخة .

وبقدر تعلق الامر بمصر فمنذ نشوء الدولة المصرية شهد هذا المفهوم تقلبات بين الحضور والتهمش والاقصاء مما القى بأثاره على الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للأفراد والجماعات والمجتمع برمته، خاصة ان العدالة الاجتماعية في احد اوجهها تركز على المساواة وتكافؤ الفرص بين ابناء المجتمع الواحد، وهذا ما لا نجده اذ عانى المجتمع المصرى من زيادة كبيرة في اعداد المهمشين والفقراء والعاطلين وتعدى هذا الامر ليصل الى الاقصاء الاجتماعي داخل المجتمع الواحد وبين مكوناته واسقاط الهوية المصريين عن بعض المصريين، وانقسام المجتمع الى طبقتين مما غيب الطبقة الوسطى ولدورها في تنمية المجتمع.

** ويمكن التدليل على العدالة الوضعية بعدة مرادفات ؛ يرتبط وجودها بالعدالة الوضعية وجودا وعدما ؛ فإذا وجدت تحققت العدالة وإذا إنتفت إنتفت معها العدالة ؛ وليكن حديثنا عن هذه المرادفات بعدة تساؤلات – هل هناك عدالة سياسية (أى تداول

السلطة بين الأفراد) أم لا ؛ وهل هناك عدالة إجتماعية (أى عدم التمييز بين أفراد المجتمع بصرف النظر عن الجنس أو اللون أو العقيدة أو الإنتماء أو الفكر) أم لا ؛ وهل هناك عدالة إقتصادية أى توزيع الثروات على الأفراد بشكل عادل وعلى قدر إسهامهم فى الإنتاج أم أن فئة معينة تستأثر بكل الدخل دون أن تشارك فى العملية الإنتاجية أم لا ؛ وهل هناك عدالة معرفية وثقافية أم أن المعرفة والتعليم والثقافة حكرا على بعض الأشخاص دون البعض الآخر أو بمعنى آخر هل التعليم والثقافة متاحة للعامة أم أنه فقط بالنسبة لمن يملك قدر معين من المال ؛ وهل هناك عدالة عدالة جنائية أم أن إهتمامنا فقط بعقاب الجانى على فعلته دون الإهتمام بتقويمه وإعادته للمجتمع إنسانا صالحا يساهم فى تقدمها ورفعتها ؛ وهل هناك عدالة عقائدية (بمعنى إن كان المجتمع يسمح بتعدد الأديان فهل يسمح بالتزامن مع ذلك بإقامة دور للعبادة لكل دين وإعطاء من ينتمون لهذه الأديان بحرية ممارسة شعائر دينهم أم أنها عدالة نظرية شكلية فقط ؟؟

فإذا كانت الإجابة على كل هذه التساؤلات بالإيجاب كانت هناك حقا عدالة وضعية ليس بشكل مطلق ولكن حسب نسبة الإجابة على كل سؤال ؛ وإن كانت الإجابة على هذه التساؤلات بالنفى إنتفت حقا العدالة الوضعية ليس أيضا بشكل مطلق ولكن بشكل نسبى .

خذ مثلا أن نظام الإنتخاب فى بعض العصور فى مصر كان حكرا على من يملك قدرا من التعليم أو الثروة ؛ ولكنه الآن متاح للعامة لمن بلغ السن دون قدرا من التعليم أو الثروة ؛ وهنا يبدو للوهلة الأولة أن العصور القديمة كانت مستبدة وتعمدت تغييب العدالة الوضعية وأن العصور المعاصرة أفضل من ناحية العدالة الوضعية ؛ ولكن بإمعان النظر فى وجهة النظر التى كانت متبعة فى تلك العصور المصرية القديمة سنجد أنها هى التى كانت تطبق العدالة الوضعية بحق ؛ فكانوا يروا أن من لا يملك قدرا من التعليم أو الثروة غير مؤهلا للمشاركة فى العملية الإنتخابية .

ونراها بحق وجهة نظر تستحق التأمل فحقا أن من لا يملك هذا القدر من التعليم أو الثروة غير مؤهلا للمشاركة فى عملية إختيار النواب الذين هم المنوط بهم تحقيق التشريعات التى تؤدى إلى العدالة الوضعية ؛ فكيف لمن لا يقرأ ولا يكتب أن يشارك فى تلك العملية التى تتطلب قدرا من الثقافة التى هى بدون تعليم تكون فى أدنى مستوياتها وكيف لمن لا يملك قوت يومه أو يملكه بالكاد أن يكون مهتما بالشئون السياسية ؛ والدليل على وجهة نظرنا أن العدالة الوضعية فى العصور الحديثة غائبة إلى حد كبير وها نحن نأخذ بنظم الإنتخاب العامة التى تتيح لكل الأشخاص أيا كان مستوى تعليمهم أو مقدار ما يمتلكونه من أموال المشاركة فى العملية الإنتخابية ولكن أين وصلنا نحو التقدم بالمجتمع وأين هى معايير العدالة الوضعية السائدة .

وبالتالى فيتمثل مفهوم العدالة الوضعية في إعادة الحق السليب إلى صاحبه ورفع الظلم والإرهاب عن الطبقات الكادحة وتحقيق المساواة أمام القانون لكل أفراد المجتمع وذلك بنصوص القانون السائدة فالعدالة الوضعية هي التى يكون هدفها الحرص على تحقيق أعلى مستوى من الإنصاف، حيث يزول كل شكل من أشكال الظلم الاجتماعي، وردم الفوارق بين طبقات المجتمع، والمسؤول عن ذلك هو وجود حكومة عادلة تعطي الروح للاجتماع الإنساني وتجسد العدل ([15])

وأخيراً يمكن توصيف العدالة الوضعية بأنها الحالة التي يشهد فيها المجتمع كل من :-

1- انتفاء الظلم والاستغلال والقهر والحرمان من الثروة او السلطة او من كليهما.
2- اختفاء القهر والتهميش والاقصاء الاجتماعي.
3- إذكاء الاحساس بالإنصاف والتكافل والتضامن والمشاركة الاجتماعية.

---

[15] مرتضى مطهري، قيم النهوض: الحرية- العدالة - الاستقلال الوطني- معهد المعارف الحكيمية للدراسات الدينية والفلسفية، بلا تاريخ

4- انعدام الفروق غير المقبولة اجتماعياً بين الافراد والجماعات والاقاليم داخل الدولة.

5- تمتع المواطنين كافة بحقوق اقتصادية واجتماعية وسياسية وحريات متكافئة.

6- اتاحة الفرص المتكافئة لأبناء الوطن لتنمية القدرات والملكات وتوظيفها بما ييسر الحراك الاجتماعي ويساعد المجتمع على النمو.

7- عدم تعدي الاجيال الحاضرة على حقوق الاجيال المقبلة.

المطلب الثانى

العدالة الإلهية أو السماوية

نرى أن العدالة الإلهية أو السماوية ترتبط أرتباطا وثيقا بأكثر من موضوع ؛ كالتوحيد والمعاد (الرجوع) والنبوة ؛ ونتناولهم بشيء من الإيجاز :-

1-**التوحيد** :- يرتبط العدل بالتوحيد من جهة النظم الدقيقة الموجود في الكون ؛ فالله سبحانه و تعالى بعدالته ووضعه كل شيء في مكانه المناسب قد حقق نظاما يسيطر به على الأرض فكل شيء مسخر بإرادته وحده ؛ فلو كان الخالق للممكنات إلهين لرأينا في الكون فسادا و عدم تدبير ، و عليه فنقول إن التوحيد يدل على العدالة والعدالة تدل على التوحيد و هناك آية تؤكد ما نقوله و هي قوله تعالى (شهد الله أنه لا إله إلا هو و الملائكة و أولوا العلم قائما بالقسط لا إله إلا هو العزيز الحكيم)[1]بل نقول أكثر من ذلك فإن لله سبحانه و تعالى أسماء و صفات كثيرة و من صفاته عزوجل أنه عدل و صفة من صفاته الذاتية و هذا يدل على أن في كل صفاته أيضا توازن و تعادل أي ليس الله فقط عادلا في خلق بل هو عدل في نفسه و أسماءه و صفاته و ذلك لوضوح أن فاقد الشيء لا يعطيه و هذا النظام السائد المتقن ليس فقط دالا على إله واحد بل هو دال على إله واحد عدل في نفسه و صفاته قبل أن يوصف بالعدل في أفعاله و نفهم ذلك من توازنه و وضعه كل شيء في مكانه المناسب و عدم ظلمه الآخرين فهو

كما أنه عالم كذلك هو قادر و كما أنه رؤوف كذلك هو منتقم لكن كل صفة من صفاته هي في مكانها المناسب تكون عدلاً.

2- **المعاد:**- يرتبط العدل بمسألة المعاد أيضا بدليلين ؛ أما الدليل الأول : فهو أن الذي يكون قادرا على أن يخلق الكون و ينظمه بهذه الدقة لأول مرة حين إبداعه و إنشاءه و إخراجه من كتم العدم هو بنفسه أيضا قادر على أن يجدده في المعاد و بالأحرى أن يقال أنه قادر على أن يخلق أحسن و أكبر و أبدع من الخلق للنشأة الأولى في الآخرة و المعاد و ذلك بحكم قانون التكامل و الحركة نحو الغاية.

وأما الدليل الثاني :فهو أن كثيرا من الناس لا يصلون إلى نتائج أعمالهم في الدنيا من الخير و الشر ، و العدل الإلهي يقتضي الوصول إلى ذلك في المعاد و يؤكد الدليل الثاني قوله تعالى (إليه مرجعكم جميعا وعد الله حقا أنه يبدأ الخلق ثم يعيده ليجزي الذين آمنوا و عملوا الصالحات بالقسط والذين كفروا لهم شراب من حميم و عذاب أليم بما كانوا يكفرون) ( )[16]و هناك آيات تؤكد على العدالة في الآخرة أيضا مثل قوله تعالى (و نضع الموازين القسط ليوم القيامة فلا تظلم نفس شيئا و إن كان مثقال حبة من خردل أتينا بها و كفى بنا حاسبين) ([17]) و قوله تعالى (من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها و من جاء بالسيئة فلا يجزى إلا مثلها و هم لا يظلمو)([18])

3- **النبوة** :- تعتبر النبوة لطفا من الله سبحانه و تعالى و إذا كانت النبوة لطفا إلهيا فنستطيع أن نلاحظ إرتباطها مع العدل الإلهي في عدة نقاط :-

---

[16] سورة يونس – آية 4

[17] سورة الأنبياء – آية 47

[18] سورة الأنعام – آية 160

الأولى :- أن نقل الكون مملوء بالحقائق و العلوم الكثيرة و لأن الله تعالى علمه و فيضه لا متناهى فقد خلق أشياء كثيرة لا تحصى و لا تعد و إن كل شيء في العالم له ما يناسبه من العلم الموصل إليه سواء في ذلك المجرات و الأفلاك بما تحتوي من النجوم التي نحتاج لفهمها إلى علم الفلك و كذا بالنسبة لخلق الحشرات و ما فيها من عجيب الصنع و كذا التراب و ما يتكون منه و ما يخرج بواسطته من عظيم الخلق ، كما نحتاج أيضا لفهمه إلى علم الفيزياء و نحتاج لفهم كثير من الأشياء إلى علم الكيمياء و نحتاج لصحتنا إلى معرفة علم الطب و هكذا ....، و لذا كان الله تعالى لطيفا بالعباد فمن غير الممكن أن يترك الناس سدى فيحتاج الإنسان إلى منهج للحياة من أجل الوصول إلى كل كمال و الإبتعاد عن كل جهل و ظلامة ، و قد أخذ الله سبحانه و تعالى على نفسه رحمة و لطفا بحال العباد أن يحقق لهم كلما يقربهم من الرشد و الصلاح و الطاعة و كذا ما يبعدهم عن الضلالة و الجهل فهو اللطيف بعباده فقد أرسل إليهم رسولا شارحا للحقائق و أنزل القرآن على قلب الرسول الأعظم ، و تقول الروايات بأن للقرآن الكريم سبعا و سبعين بطنا و النبي (ص) و أهل بيته الكرام هم الشراح لهذه البطون و قد تكلموا مع الناس على قدر عقولهم فأعطوا كل إنسان بقدر عقله و إستعداده و دركه للأمور قسما و جزءا من هذه البطون السبع و السبعين و هذا اللطف المقرب للطاعات و المبعد عن المعاصي هو من مظاهر عدل الله تعالى و رحمته بحال العباد.

الثانية :- أنه لا يكفي فقط شرح العلوم اللامتناهية للبشر و وضع منهج متكامل للإنسانية بل يحتاج الإنسان إلى حكومة إسلامية عادلة تطبّق جميع موازيين العدالة و تعطي كل ذي حق حقه و تكون أسوة و مثالا للعدالة على وجه الأرض و حجة على الأولين و الآخرين و تبين طرق الوصول إلى هذه العدالة السليمة و الشاملة دون أن يُظلم فيها حتى طفل صغير و تكون مبنية على أسس صحيحة و قوية؛ و لابد من الإلتفات إلى أمر في المقام و هو أنه لا ينبغي التصور بأن العدالة ترادف التساوي فربما كان التساوي ظلما بدلا من أن يكون عدلا و من باب التقريب الذهني نضرب

مثالا: لو خاطب الرسول الأعظم جميع أفراد أمته و أفاض عليهم من الكنز الربوبي بشكل متساوٍ لكان ظلما في حق بعضهم و ذلك لأنه يوجد في أفراد الأمة أشخاص بقابلية عشرين بالمائة لمعرفة حقائق الأمور فقط و يوجد أشخاص آخرون بقابلية تسعين بالمائة أو أكثر من ذلك فلو خاطب الرسول (ص) عليا عليه السلام و فلاحا قد عاش عمره كله في المزرعة دون معرفة للقراءة و الكتابة و كذا خاطب بدويا بعيدا عن كل الحضارات بخطاب واحد لكان ظلما في حقهم مخالفا للعدل ، فالتساوي إذن قد يكون خروجا عن موازين الاعتدال و ليس تطبيقا للعدالة.

كما و أنه لو جئنا بالعدل بمعنى التساوي لنعطي حقوقا متساوية بمنهج واحد يطبق على كل من المرأة و الرجل بدون ملاحظة خصوصيات كلٍ منهما بواقعه الوجودي أيضا نكون قد خرجنا من الإعتدال الحقيقي، فإذن العدل هو إيصال كل ذي حق حقه بما يناسب واقعه و ليس حكما بالتساوي في كل المواطن و المجالات.

الثالثة :- وهو أن ننظر إلى الرسول الأعظم و هو المجلى الأتم الجامع لكل مظاهر الأسماء والصفات الإلهية فهو الآية الكبرى التي تكون ظهورا لجميع الأسماء و

الصفات ([19]) ؛ لأن الله تعالى ظهر بأسمائه و صفاته في كل عالم الإمكان فلو نظرنا إلى أصغر مخلوق لوجدنا فيه تجليات الحق تعالى من كونه مخلوقا يدل على خالق و مرزوقا يدل على رازق و حادثا يدل على قديم و مدبرا يدل على مدبر و هكذا ...الخ ، فإذا كان أصغر مخلوق يحمل ما يحمل من الدلائل و الآيات الحاكية عن الأسماء و الصفات الإلهية فلابد و أن يكون أجل مخلوق و هو الرسول الأعظم المرآة التي تتلألأ فيها جميع الأسماء و الصفات و المظاهر الربوبية فالحقيقة المحمدية هي الآية الجامعة لشتات عالم الإمكان من مرتبة عالم النور إلى مرتبة عالم العقل إلى مرتبة

[19]. د راغب السرجانى – عدل الرسول مع غير المسلمين – مقال على موقع قصة إسلام .

عالم البرزخ و عالم الطبيعة و الشهادة فهو الكون الجامع لجميع تجليات الإلهية و هو ميزان عدلها الذي كان و لا يزال توازنا لجميع العوالم طراً.

وبعد أن إنتهينا من المفاهيم التى ترتبط إرتباطا وثيقا بالعدل الإلهى ؛ وتوضيح مدى تجلى العدالة الإهية بها ؛ نرى الإسهاب أكثر في تلك المفاهيم المتعلقة بالعدل الإلهى ؛ فيقول الله تعالى (وكل شيء عنده بمقدار) ([20]) فالله سبحانه وتعالى خلق كل شيء بحكمة بالغة، ولا يعرف البشر مدى بالغ حكمته، لكنه سبحانه يكشف بعضا من حكمته لخلقه عن طريق الأنبياء، لتتجلى عظمة العليم الحكيم.

فأحيانا يوسوس لنا الشيطان بأنه لا عدالة إلهية ؛ فكم من أماني لم تحقق لمن أجتهد في سبيل الوصول ولكنها تحققت لآخرين بكل سهولة ويسر دون تمنى الوصول إليها ولا حتى بذل الجهد الكافى لتحقيقها ؛ وكم من أسر فجعت فقد عزيز عليها لم يكن لهم عائل سواه ؛ وكم من أشخاص وصلوا لأعلى من المناصب بالرياء والنفاق فقط دون ثمة ضمير يحكم سلوكهم ؛ وكم من أشخاص أبرياء زج بهم في السجون ؛ وكم وكم من الأحلام ذهبت لمن لم يحلم بها .. فهل ذلك ينفى العدالة الإلهية ويدعم رأى الآخذين بالإلحاد مذهبا لهم ؟؟ أم أن الله سبحانه وتعالى يمدهم في طغيانهم يعمهون ويحتفظ بالحكمة والسر لذاته وجلالته العظمى ؛ وإذا كان هناك عدل إلهى فلما كل هذا الظلم والبلاء في الأرض؟؟

المطلب الثالث

وجهة نظر الباحث في التفرقة بين العدالة الوضعية والإلهية

لا نبالغ إذا أردفنا أن العدالة الموضوعية هى مفهوم نسبى كما أوضحنا آنفا ؛ فلا يوجد أسس يقوم عليها مفهوم العدالة الوضعية ؛ فهى العدالة المستمدة من التشريعات الوضعية التى هى من صنع نخبة مختارة من المواطنين قد يصيبوا أو

---

[20] سورة الرعد – آية 8

يحيدوا ؛ وبالتالى فهم من صنعوا التشريعات التى هى أساس العدالة الوضعية ؛ صحيح أنهم قد يكونوا نخبة على درجة من الثقة ويقدرون حجم المسئولية في سن تشريعات تحقق العدالة بالفعل وتساهم في صنع نهضة عظيمة في البلاد ؛ ولكن في أحيانا كثيرة قد يكونوا من أصحاب رؤوس الأموال فقط أو من أصحاب المصالح التى مكنتهم من الوصول إلى منصبهم ويساهمون بتشريعاتهم إلى إنهيار مبادىء العدالة .

إذا فالعدالة الوضعية هى عدالة مؤقتة لا تدوم طويلا بل هى أكثر إرتباطا بتشريع معين فى زمن معين أو حقبة معينة أو مكان معين ؛إذا فالعدالة الوضعية هى عدالة لحظية ليست لها معاير ثابتة ؛ والدليل على ذلك أن لكل دولة تشريعات تختلف عن الدول الأخرى ومع ذلك يرتضى أبناءها أو أغلبهم بعدالة تشريعاتهم .